في سيكولوجيا النزعة القومية (الاحتوائية-الارتيابية)

الحرب الروسية-الأوكرانية مثالاً×

فارس كمال نظمي

تستعين هذه المقالة بمفهوم «النزعة القومية» Nationalism بوصفها إحدى أهم المحركات النفسية المشرعنة لاندلاع الحروب في ظروف التنافس بين إثنيات متجاورة تحمل تصورات سلبية مُتخَيَّلة عن بعضها البعض. فعملية التلاعب السياسي بالنزعة القومية تقدم مادة نظرية غنية تفسر كيف يمكن للنخب الأوليغارشية الحاكمة –في أي بلد– أن تفرض إيديولوجيا الحرب على المجتمع كما لو إنها خيار "حتمي" ناتج عن أوضاع لا يمكن تجنبها. وتعدّ الحرب الروسية-الأوكرانية التي اندلعت في شباط/ فبراير 2022 مثالاً دقيقاً لتوضيح وتفسير ديناميات هذه النزعة. وقبل الخوض في ذلك، يجدر إلقاء نظرة سريعة على العلاقة التاريخية بين روسيا وأوكرانيا. فقد تفككت أوكرانيا الكبرى في القرن الثاني عشر بين عدة بلدان، وبحلول القرن التاسع عشر أصبح الجزء الأعظم منها تحت سيطرة روسيا القيصرية. وبعد ثورة اكتوبر الروسية 2017 والحرب الأهلية التي أعقبتها، برزت اوكرانيا تحت مسمى جمهورية اوكرانيا السوفياتية الاشتراكية، إذ جرى إحياء إرثها الثقافي وتقاليدها القومية وأتيحت الفرصة لأوكرانيين أن يشغلوا مناصب سياسية عليا في قيادة الحزب الشيوعي والدولة. وبعد الغزو الألماني للاتحاد السوفياتي في الحرب العالمية الثانية، وتحديدا غزو اوكرانيا وعاصمتها كييف، انقسم الاوكرانيون بين مؤيدين للسوفيات ومؤيدين للاحتلال النازي تحت شعارات قومية معادية للروس، ما ترك جروحاً عميقة في العلاقة بين الطرفين. وبعد وفاة "جوزيف ستالين" 1953 وصعود "نيكيتا خروشيف" الأوكراني الأصل لقيادة الاتحاد السوفياتي، جرى اقتطاع شبه جزيرة القرم من روسيا وضمها إلى اوكرانيا. ومع أفول الحقبة السوفياتية أواخر ثمانينات القرن الماضي، أعلنت اوكرانيا استقلالها سنة 1990. وبعد 2004 بدأت مرحلة من الاضطرابات السياسية الناتجة عن الصراع بين تيارات قريبة من الروس وأخرى ذات نزعة قومية قريبة من الغرب، بلغت ذروتها فيما يسمى بالثورة البرتقالية 2014 حينما نزل مئات الاف المتظاهرين المطالبين بعزل الرئيس "فيكتور يانوكوفيتش" الموالي لروسيا، لتتفاقم الأحداث ويسقط قتلى ويتم احتلال عدد من المباني الحكومية، ثم انهيار حكومة يانوكوفيتش ووصول المعارضة القومية القريبة من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي إلى الحكم. ثم جاء الرد الروسي سريعا باحتلال شبه جزيرة القرم في السنة نفسها وإجراء استفتاء أدى إلى ضمها إلى الدولة الروسية الاتحادية.

وأعقب ذلك تمرد مسلح لجماعات انفصالية في شرق أوكرانيا (إقليم دونباس) مدعومة من روسيا. ومنذ ذلك الوقت وحتى اندلاع الحرب الأخيرة بين البلدين شهد المناخ السياسي صعودا مترجلا لقوى اوكرانية قومية متطرفة يتبنى بعضها فكرا نازيا معلناً، يقابله تعبئة روسية قومية بالاتجاه المضاد.

هذه المقدمة الموجزة توضح بعض ملامح السياق السياسي الذي مرت به العلاقة التاريخية بين الروس والأوكرانيين. وهو يكشف بوضوح عن تأريخ طويل من التأزم بين الطرفين في ظل كل من روسيا القيصرية والاتحاد السوفياتي والحقبة ما بعد السوفياتية، يتطلب تحليلا مستفيضا من مستويين: مستوى فوقي (ماكروي) يتناول حزمة من عوامل السياسة والاقتصاد والاجتماع والجغرافيا السياسية المتفاعلة فيما بينها، وهذا له حقله ومختصوه؛ ومستوى مجهري (ميكروي) يتناول العوامل السيكوسوسيولوجية المغذية ديناميا لعوامل المستوى الفوقي والمتغذية منها، وهذا ما سوف يتم مقاربته في السطور اللاحقة بإيجاز.

فقد تنوعت الأطر النظرية الغربية التي حاولت استنطاق مفهوم "النزعة القومية" واستجلاء مضمونه وسببياته ونتائجه. ولكن يمكن القول إجمالاً أن النزعة القومية –بمعناها الخام غير المسيس– تعني شعور الأفراد في جماعة معينة بالانتماء لبعضهم – ولكيان تاريخي مُتخَيَّل– عبر إحساس مزدوج يجمعهم بأنهم يتشاركون عميقاً بعناصر تراثية مهمة، وبأن مصيراً مستقبلياً يوحدهم. وترتبط بهذه النزعة عدة أنماط سلوكية، منها: ميل الفرد بدرجة أكبر لاستشعار التهديدات السلبية والفرص الإيجابية الذي تواجهها قوميته، ونزوعه نحو تجميع كل القوميين في دولة واحدة، واهتمامه بهيبتها وكرامتها.

وقد تحقق النزعة القومية جزءاً أساسياً من طاقتها الوجودية من خلال ما يسمى بالدولة-الأمة A Nation-State، التي يتطابق فيها الكيان السياسي للدولة مع بنيتها الإثنية والثقافية الأساسية، مع ملاحظة أن مفهوم الأمة هنا له مقاربات متعددة بحسب التنظيرات التي حاولت تأطيره. فالأمة يمكن أن تعني جماعة سكانية يجمعها العرق أو الدين أو اللغة حصراً كاليابان مثلا، ويمكن أن تعني أيضا جماعة سكانية توحدها مصالح مشتركة وبنى ثقافية متماسكة وسريات أنية عن هوية جامعة تعوض عن غياب التماثل الإثني، كالهند وإيران وحتى العراق لدى من يرون أن مفهوم "الأمة العراقية" ينطبق عليه أو يمكن أن ينطبق عليه إذا ما تضافرت الجهود لتحقيقه.

إلا إن النزعة القومية لا يمكن أن تبقى خاما في عالم السياسة وصراع المصالح، فهي ليست شعوراً ثابتاً، بل تتذبذب صعودا ونزولا بحسب السياقات/ التحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي يجد الأفراد أنفسهم فيها، إذ قد تخفت في بلدان تصنف على أنها "الدولة-الأمة" حينما تغيب تحديات التنافس مع الأمم الأخرى، ثم تعود لتشتد حينما تعود التحديات. وقد تخفت في بلدان تصنف على أنها "الدولة-غير الأمة" (كالاتحاد السوفياتي السابق أو يوغسلافيا السابقة) لكونها تضم أقليات إثنية "مُنحت تمثيلا سياسياً وثقافياً لم يكن متوفراً في حقب تاريخية سابقة، ثم تعود لتشتد حينما تبدأ هذه الأقليات بالتطلع إلى الاستقلال والخروج من هيمنة الأكثرية.

وهذا ما يمكن تشخيصه وملاحظته في التاريخ التنافسي بين النزعتين القوميتين الروسية والأوكرانية طوال المائة سنة الأخيرة على الأقل. فلا الدولة القيصرية ولا الدولة السوفياتية تمكنت من بناء هوية سياسية جامعة للقوميتين في إطار أمة مشتركة، فضلاً عن القوميات الأخرى التي انفصلت واستقلت بعد تفكك الاتحاد السوفياتي. ولا يتسع المجال هنا للتفصيل بالعوامل التي أدت إلى فشل تأسيس أمة سوفياتية، إذ أنها أشبعت بحثاً في الأدبيات السياسية الأكاديمية، غير أن ما يهمني تأشيره هنا هو أن تسييس النزعتين القوميتين الروسية والأوكرانية أدى بهما إلى تأصيل التنازع النفسي بينهما – بالرغم من أواصر الاقتصاد والمصاهرة المتداخلة بينهما– إلى الحد الذي أصبح تحقيق الهيبة القومية لدى أي منهما لا يكون إلا باستبعاد الآخر أو على الأقل التقليل من شأنه، فكانت تلك هي المقدمة النفسية الاجتماعية التي أنتجت هيمنة ثقافية (بتعبير انطونيو غرامشي) متفاوتة أو متعاكسة لدى الطرفين سهّلت الانزلاق إلى الحرب، ووفرت لمتخذي القرار السياسي بالحرب مادة بشرية قابلة لارتكاب الإقناء والتبرير ضد الطرف الآخر.

وهذا التسييس للنزعة القومية اتخذ مساراً مكثفاً وقصدياً خلال حقبة ما بعد الثورة البرتقالية 2014 التي أطاحت بالحكومة الأوكرانية الموالية لروسيا، بتأثير عوامل ذاتية داخلية تخص البلدين، وبعوامل خارجية ترى في هذا النوع من الصراعات القومية تحقيقاً لمصالح الهيمنة الأحادية القطبية على العالم. ففي روسيا، نشطت نخب ثقافية عضوية طوال السنوات الماضية لصياغة اطار أيديولوجي لما صار يُعرف في أدبيات السياسة الروسية بـ"الديمقراطية السيادية» Sovereign Democracy التي تعنى ببناء هوية ثقافية قومية روسية تجعلها في موقف مناقض للديمقراطية الليبرالية الغربية التقليدية. فالديمقراطية السيادية تعني نمطاً عضوياً خاصا للحكم مشتقا من التقاليد التاريخية الروسية التي يمكن أن تقبل بحكم قوي فردي "منقذ" غير محكوم بالضرورة بالليبرالية تداول السلطة، والمقترن بتقنين نسبي للحريات الفردية من أجل الصالح العام، والموعود باستعادة أمجاد الدولة العظمى الأكثر مساحة في العالم، وطُعّم بتوجهات شعبوية وسلطة مخابراتية مقننة. هذا الإطار الايديولوجي الذي غذته الدولة القومية الروسية مكنها من فرض هيمنة ثقافية واسعة النطاق، لتسويق "ضرورة" الحرب وتسويغها، ما دامت اوكرانيا أصبحت "الخصم" القومي الذي يشكل تهديدا وجوديا للحلم الروسي، بحجة صعود النازية فيها واحتمال تسليحها نووياً. وهذا ما يمكن تسميته بانتعاش النزعة القومية الروسية الاحتوائية، أي الرغبة باستعادة أمجاد التاريخ وإعادة إنتاجها لصالح سردية أن الأوكرانيين الحاليين ليسوا إلا روس سابقين في أصولهم، وهذا يستوجب إعادة دمجهم أو على الأقل تحييدهم فلا يكونون جزءا من القطبية الغربية.

وفي الوقت نفسه، نجح الغرب والقوى القومية الأوكرانية المتطرفة بأن يصنعوا من أوكرانيا ذلك الخصم القومي المصيري في المخيال الروسي خلال السنوات القليلة التي سبقت الحرب، عبر التلويح الاستفزازي بانضمامها الوشيك إلى حلف الأطلسي (الناتو)، وعبر استعداء الشعب الروسي عامة وليس نخبه الحاكمة فحسب. فاندفعت أجزاء مهمة من المجتمعين السياسي والمدني في أوكرانيا بعد الثورة البرتقالية، وبتأثير نزعة قومية مضادة لا تخلو من ميول فاشية في بعض الأحيان، للتنظير لهوية أوكرانية "أوربية" تحديدا، منفصلة عن إطارها الروسي التاريخي، سواء القيصري أو السوفياتي. وقد تغلغل هذه التنظير في مفاصل الحكم، وتحوّل بمرور الوقت إلى إطار مرجعي ايديولوجي لتسويغ النفوذ الأمريكي المتعاظم في مراكز اتخاذ القرار، محققا هيمنة ثقافية مؤثرة في توجهات الرأي العام الأوكراني. فأصبح الروس (جماعة خارجية) هم الخصم "الموضوعي" الذي يستمد منه الأوكرانيون (جماعة داخلية) أحقية تأسيس هويتهم الأوربية الجديدة. فالرغبة الروسية بالتسلط والسيادة –في المخيال الأوكراني– أصبحت القاطع النفسي لازدهار النزعة القومية الأوكرانية الارتيابية، دون أن يعني ذلك أن الأوكرانيين لم يكونوا في الواقع مستقلين سياسيا وثقافيا عن الروس، خصوصا بعد 1990. فالنزعة النفسية الارتيابية للانفصال عن كل ما هو روسي جرى تسويقها وتضخيمها لتتحول إلى قضية وجودية حاسمة في نظر جزء مهم من المجتمع الأوكراني، دون أن يكون هذا الانفصال النفسي ضروريا لإثبات تحقيق الذات القومية المتحقق فعلا وسلفا. إنه صراع المتخيّلات المتضادة، بما يعنيه من وعي وتبادل الأوهام العقلية التي أفضت إلى تحويل النزعات القومية المألوفة إلى سفك دماء يومية يجري ضخها في شرايين السياسة والاقتصاد ومعامل السلاح.

وإلى جانب منظور النزعة القومية الذي اجتهدت فيه للتو، تقف منظورات نفسية أخرى في الأدبيات الغربية اليوم لتفسير سيكولوجيا القيادة الروسية في اتخاذ قرار الحرب كبديل لما يحدث لتجنب خسائر محتملة وليس لجني مكاسب. ولكن في ضوء أن الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" كان يعلم مسبقاً أن ثمة خسائر اقتصادية جسيمة على روسيا أن تواجهها من جراء غزوها لأوكرانيا بسبب العقوبات الغربية الهائلة التي ستُفرض عليها، فيبدو أن اتخاذ القرار لديه جاء عكس الفرضية السابقة، أي إنه قرار مبني على إدراك "عقلاني" بأن هذه الخسائر الحتمية ستكون ثمناً يستحق دفعه لتحقيق أرباح مستقبلية ستجنيها روسيا على صعيد استعادة قطبيتها العالمية في التأثير والنفوذ. كما يجري توظيف مفاهيم أكاديمية أخرى كـ"نظرية المؤامرة" "وانعدام الثقة السياسية" و"العزو الخاطيء للأحداث" في تفسير سلوك القياديين الروسية والأوكرانية. وسأكتفي بهذا الأمثلة المحدودة عن الدراسات النفسية التي بدأت تنتشر في الغرب عن سيكولوجيا القائمين على هذه الحرب لأنتقل إلى سيناريوهاتها المتوقعة.

فبعيدا عن نتائجها العسكرية والسياسية والإنسانية المباشرة، يمكن الحديث عما ستحققه من تغييرات في اتجاهات فئات اجتماعية مهمة في البلدين حيال أصل الأزمة التي نتجت عنها الحرب. ففي ضوء وجود تيارات ثقافية مستنيرة في البلدين ومستويات عالية نسبياً من التعليم فيهما، ووجود مناخ معقول من حرية التعبير مدعوم بثقافة سياسية نقدية، فضلاً عن تجارب الحرب المريرة وعواقبها المأساوية، فإن كل ذلك قد يقود –في المدى المتوسط– إلى تحولات عقلانية نسبية تحدث في توجهات الرأي العام وفي مسارات النشاط السياسي. وهذا قد يدفع إلى إصلاحات سياسية في البلدين –قد تتخذ طابعاً راديكالياً غير متوقع– وتبدلات مهمة في ايديولوجيا الحكم، تسهم جميعاً في إعادة إنتاج القضية/ المعضلة القومية على نحو يعقلن النزعتين القوميتين المسيستين: الاحتوائية لدى الروس، والارتيابية لدى الأوكرانيين.

وكل هذه التغيرات في الهيمنة الثقافية تبقى مرتبطة جدليا بالمصالح الاقتصادية والجيوسياسية المتشابكة بين البلدين، وهي مصالح قادرة على بناء سرديات قومية تصالحية جديدة بتأثير صدمة الحرب التي يمكن أن تكون محطة لتصفير النزاعات المزمنة بعدما كانت لحظة مجنونة لتفجيرها.

× هذه المقالة مقتبسة من مقابلة مطولة مع الكاتب حول الحرب والطبيعة البشرية، نشرت في العدد الثاني من مجلة «محات» 2022.

في العراق عائد مرتفع مع إعادة انتاج التخلف

رزاق عداي

نشر البنك الدولي قبل فترة تقريراً، ذكر فيه ان العراق سيكون الاعلى بين الدول العربية من حيث نمو نصيب الفرد العراقي من الناتج المحلي الاجمالي خلال 2022 . والبنك الدولي يشير الى الوفورات المالية المتأتية من زيادة اسعار النفط في الاسواق العالمية في الاشهر الاخيرة من سنة 2021 و 2022 . ومن الجدير بالذكر ان العراق كان قد شهد تعافيا ماليا مشابها في الاعوام 2012 – 2014 ، ولكنها لم تترك اثرا ملموسا على حياة العراقيين ، بل تراجع مستوى المعيشة ، وتفاقمت نسب الفقر ، ومن المعروف أن ذلك النمو ايضا جاء بسبب الزيادة في إنتاج النفط التي وصلت إلى أكثر من 3.3 مليون برميل في اليوم . وما أسفر عن ذلك من زيادة كبيرة في العوائد النفطية ، ولذلك ينبغي التحذير من الافراط في التفاؤل حول مستقبل النمو وعملية التنمية في العراق ، فمهمة الحكومة الحالية ليست سهلة ، في ظل استمرار المشكلة الرئيسية التي تواجه الاقتصاد العراقي، وهي تهالك البنيان الانتاجي الذي يستند اليه هذا النمو ، فضلا عن عوامل عدم التأكد المحيطة بالاقتصاد العراقي والمخاطر المحلية والإقليمية المحيطة به ، التي تسهم في إجهاض السياسات الهادفة إلى الحفاظ على ما تحقق من نمو .

ولكي تستمر استدامة هذا النمو المرتفع لا بد من تركيز السياسات الاقتصادية على تحقيق زيادة في معدلات الانفاق الاستثماري في قطاعات الإنتاج غير النفطي وبخاصة الصناعة التحولية والزراعة والبناء والتشييد والسياحة كما نوهت الى هذا التوجه خطط التنمية السابقة ، غير ان واقع الحال ما زال يشير الى استفحال عمليات ترييع الاقتصاد ، المصحوبة بإهمال شبه كامل للقطاعات الإنتاجية والخدمية المولدة لفرص التشغيل ، فضلا عن إهمال الدور التنموي للقطاع الخاص ، واستمرار الفساد والمحاصصة الطائفية في أجهزة الدولة وتخبط السياسات الاقتصادية وافتقارها لعنصر التنسيق والتكامل ، أن تلك التوجهات ستقود حتما إلى استمرار عمليات تبديد الفائض الاقتصادي ، كنتيجة لارتفاع حجم الإنفاق الاستهلاكي الخاص والعام فضلا عن الاعتماد شبه الكامل على الاستيراد ، كما أن تفاقمها سيقود إلى استفحال الأزمة الاقتصادية من ناحية وتأجيج حالة الانقسام السياسي والطائفي من ناحية ثانية ويدفع باتجاه تغذية الصراع العنيف على الغنيمة (الريع النفطي). هذا السيناريو المتشائم ليس من نسج الخيال ، بل هو واقع يومي معاش، فتلك الصورة القاتمة تتراقق مع الصورة الوردية عن معدلات النمو المرتفعة ، مما يجعل المراقب الاقتصادي يصحو من حلمه الجميل ليصطدم بصخرة الواقع الذي يعيد إلى الأذهان الحقيقة المرة التي تفيد بأن ما تحقق في العراق لحد الآن لا يعد بكل المقاييس تنمية اقتصادية ناهيك عن كونه تنمية مستدامة ، بل ان ما تحقق فعلا هو تنمية للتخلف بجميع أبعاده الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ساهمت بتكريسه السياسات الاقتصادية التي طبقت خلال العقدين الماضيين بعد 2003 ، فتلك السياسات همشت قطاعات الإنتاج الحقيقي في تخصيصات الإنفاق الاستثماري وبذلك فأنها قد عملت على إعادة إنتاج التخلف وكانت بعيدة كل البعد عن التوجه التنموي المطلوب للنهوض بالاقتصاد العراقي .

السيد الرئيس لا يحبُّ النصيحة

غسان شربل

أحياناً يرفضُ صاحبُ القرار نصيحةً ذهبية كان يمكن للأخذ بها إنقاذ شعوب وخرائط، والحيلولة دون إهدار بحر من الدماء وأموالٍ من اللاجئين. وتزداد الخُطورةُ حين يتعلّق الأمر برئيس دولة عظمى تتكئ على ترسانة عاتية. مشكلة الأصوات العاقلة أنها لا تتوغّلُ غالباً في أذن صاحب القرار، خصوصاً في المنعطفات الحادة ومناخ البحث عن فرصة ثأر أو انتقام، حتى ولو كانت في مكانٍ خطر وغير مناسب.

هذا ما حصل على هامش قمة لحلف «الناتو» عُقدت في براغ في نوفمبر (تشرين الثاني) 2002. كان الرئيس الفرنسي جاك شيراك قلقاً من الغيوم السوداء التي تتجمّع لتبرير غزو أميركي للعراق. جلس قبالة جورج بوش الابن، وقال له كلاماً صريحاً يشبه القراءة في السنوات المقبلة. قال شيراك: «إن وقوع حرب سيضرب الاستقرار في المنطقة، وسيكون من نتائجه إيصال الشيعة الموالين لإيران إلى السلطة في بغداد. وتعزيز نفوذ طهران في دمشق ولبنان عبر (حزب الله). ثم إن هذه الحرب لن تكون شرعية». فضلاً على أنها ستحدث انقساماً داخل الأسرة الدولية وستمزق شرف الغرب، كذلك فإنها ستتسبّب في فوضى من شأنها إطلاق موجة من الإرهاب سيكون من الصعب السيطرة عليها».

لم يُظهر بوش أيّ رغبة في الإستماع إلى النصيحة. كانت أميركا مجروحة من هجمات 11 سبتمبر (أيلول)، ونظرَ مستشارو الرئيس الأميركي إلى فرنسا كدولة قديمة خانعة. والرواية من كتاب لموريس غوردو مونتاني الذي كان مستشاراً دبلوماسياً لشيراك، وتولى أيضا منصب الأمين العام للخارجية. ولا ضرورة للتذكير بالأدلة التي تؤكد صحة توقعات شيراك ومعرفته بالتوازنات التاريخية في المنطقة، والتي لم تستوقفْ صقورَ الإدارة الأميركية والمحافظين الجدد.

تُكرثي كلامُ شيراك بما سمعته من رجل كان شاهداً في قصر الرئاسة العراقي في عهد صدام حسين. قال إنّ طارق عزيز جاء إلى العشاء متأخراً وبوجه قاتم. كان الشخص الرابع في العشاء الذي أقيم في منزل أحمد حسين رئيس ديوان الرئاسة. كان عزيز يدرك أنّ عباءة الصمت هي عباءة السلامة، لكنّه كان يشمُّ رائحة الكارثة، وأراد أن يسجّل أمام أصدقائه أنه لم يساهم في استعجالها.

روى عزيز أنّ القيادة اجتمعت برئاسة صدام حسين (بعد ثمانية أيام من الاجتياح العراقي للكويت). طرح في الاجتماع موضوعَ ضمّ من أنّ الرئيس فلاديمير بوتين قد يكون في طريقه إلى توجيه ضربة إلى أوكرانيا. أوفد الرئيس جو بايدن مدير «سي آي إيه» وليام بيرنز إلى موسكو حاملاً ما يشبه النصيحة والتحذير. أوصل بيرنز الرسالة إلى سيد الكرملين، وجوهرها أنّ واشنطن تنصح بعدم ضرب أوكرانيا أو التدخل عسكرياً في أراضيها، وأنها لن تتساهل في حال حصول ذلك. لم يأخذ بوتين نصيحة بيرنز على محمل الجد، ومثلها التحذير المتضمن فيها. في 24 فبراير (شباط) 2022 أطلقت موسكو «العملية العسكرية الخاصة»، واشتعلت الحرب الأوكرانية التي تحولت مبارزة بين كلامَه على الإطلاق، وبدا من عيونهم أنّهم يُعدون لإثارة غضب الرئيس القائد ضده، فاكتفى بما قاله، وكان الختامُ إعلانَ ضمّ الكويت وإعادة الفرع إلى الأصل. والحقيقة أنّ طارق عزيز كان من «رجال الرئيس»، لكنّه كان يمتاز عن رفاقه ورئيسهم بأنه يعرف العالم وموازين القوى فيه. وكان يأمل في حال الأخذ بنصيحته أن ينتقل لاحقاً إلى طرح فكرة الانسحاب من الكويت قبل هبوب عاصفة الحرب.

أدرك المشاركون في العشاء خطورةَ ما سمعوه. سأل صاحبُ المنزل عزيز عن النتيجة المتوقعة، فاكتفى بالقول: «وحده الله يعلم النتيجة». كان العشاءُ صعباً وكئيباً، وغادر عزيز بشعور من تيقّنَ أنّ المركبَ يغرق.

في خريف 2021 تجمّعت لدى الأجهزة الأميركية معلوماتٌ عن استعدادات عسكرية روسية قُرب حدود أوكرانيا. تخوّفت واشنطن من أن الرئيس فلاديمير بوتين قد يكون في طريقه إلى توجيه ضربة إلى أوكرانيا. أوفد الرئيس جو بايدن مدير «سي آي إيه» وليام بيرنز إلى موسكو حاملاً ما يشبه النصيحة والتحذير. أوصل بيرنز الرسالة إلى سيد الكرملين، وجوهرها أنّ واشنطن تنصح بعدم ضرب أوكرانيا أو التدخل عسكرياً في أراضيها، وأنها لن تتساهل في حال حصول ذلك. لم يأخذ بوتين نصيحة بيرنز على محمل الجد، ومثلها التحذير المتضمن فيها. في 24 فبراير (شباط) 2022 أطلقت موسكو «العملية العسكرية الخاصة»، واشتعلت الحرب الأوكرانية التي تحولت مبارزة بين السلاحين الروسي والأطلسي.

لا مبالغة في القول إنّنا نخوض في بدايات أخطر سنة منذ أيام الحرب العالمية الثانية. استقرار روسيا حيويٌ لمحيطها وللعالم. لا مصلحة لأحد في روسيا مضطربة يمكن أن تتطاير أجزاء من خريطتها على غرار ما أصاب الاتحاد السوفياتي. روسيا دولة عريقة وكبيرة ولا يترسّخ استقرار العالم من دون استقرارها. أغلب الظنّ أنها ستربح الحرب إذا طالت، مستفيدة من التناقضات الأميركية الداخلية والهشاشة الأوروبية. لكن ماذا ينفع روسيا إذا ضمّت مقاطعات أوكرانية واستيقظت «الأغمام» النائمة في جسدها؟

دفع العراقُ ثمنَ «أم المعارك» الصدّامية. ودفع الشرق الأوسط ثمن «أم المعارك» البوشية. لا نريد أن يدفع العالم ثمن «أم المعارك» البوتينية. صحيح أنّ بوتين ليس بوش الابن، وليس صدام حسين، لكنّ المخيف هو أن نكتشف، ما يصدق في أكثر من مكان، وهو أن السيد الرئيس لا يحب النصيحة.

• عن صحيفة الشرق الاوسط